

التنظيم والإدارة

يحرص مجلس الإدارة على توفير بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من التنظيم، حيث تتم ممارسة جميع أعمال البنك من خلال إطار متطورة للتحكم في المخاطر وإدارتها، تعززها لوائح السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك والأنظمة المكتوبة وكتيبات الإشراف والمراقبة، الصادرة في هذا الشأن.

يعتبر مجلس الإدارة أعلى سلطة إدارية مسؤولة عن الإشراف العام على بنك البحرين الوطني وإدارته. كما يعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى المعايير الأخلاقية التي تنظم العمل في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالتنظيم والإدارة. ويدرك مجلس الإدارة أن التنظيم والإدارة الجيدة تعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لعملية خلق قيمة عالية ودائمة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

هذا وينعقد مجلس الإدارة بصورة منتظم طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة ومسائل الالتزام. ومن مهام مجلس الإدارة كذلك، رسم سياسة البنك من خلال المشاركة في صياغة ووضع الإستراتيجيات والأهداف وتحديد وترسيخ قيم التنظيم والإدارة والسياسات العاكة للبنك. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن متابعة أعمال إدارة البنك التنفيذية لضمان سير الأعمال حسب الأطر والخطط المتفق عليها، كما ويسعى مجلس الإدارة أيضاً، لضمان تحقيق إدارة البنك التوازن المناسب بين أهداف البنك في تحقيق النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر مجلس الإدارة وبصورة عامة مسولاً عن شؤون البنك وأدائه المالي.

ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً تسعة أعضاء غير تنفيذيين وعضواً تنفيذياً واحداً هو الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة. ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤلاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولته لأنشطته بكل فعالية والقيام بواجباته ومسئولياته القانونية والرقابية. وتتم ممارسة أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك من قبل شخصين مختلفين.

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. ويبقى أعضاء مجلس الإدارة في مناصبهم لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات يمكن تجديدها. ومن أجل التأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي يضعها مصرف البحرين المركزي.

وينبثق عن مجلس الإدارة لجنة تنفيذية تتكون من خمسة أعضاء قد تم تفويضها بالموافقة على التسهيلات الإئتمانية الهامة واللوائح المتعلقة بشؤون الموظفين وبرامج تعويضات الموظفين ومراجعة الميزانيات والتغييرات التنظيمية الهامة وذلك تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

كما يشكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق تتولى الإشراف على الأطر المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتعزيز ممارسات التدقيق الداخلي والخارجي. وتشرف لجنة التدقيق على عملية اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والموافقة على تعيينهم خلال اجتماع المساهمين. بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء قسم التدقيق الداخلي ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق ممارسة المهنة.

وأما لجنة تعامل المطلعين فمهمتها الإشراف على تعاملات المطلعين والتأكد من إلتزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية.

ويحرص مجلس الإدارة على توفير بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من التنظيم، حيث تتم ممارسة جميع أعمال البنك من خلال إطار متطورة للتحكم في المخاطر وإدارتها، تعززها لوائح السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك والأنظمة المكتوبة وكتيبات الإشراف والمراقبة، الصادرة في هذا الشأن.

ويمنح مجلس الإدارة موافقته على دستور أخلاقيات المهنة الذي يضم قيم البنك الأساسية المتعلقة بالسير القانوني والأخلاقي لأنشطة البنك. وبحوزة كل موظفي البنك نسخة من هذا الدستور وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الاستقامة والتعامل النزيه مع الزبائن ومع زملائهم الموظفين ومع الجهات الرقابية والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

لقد تبنى مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل وهو يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية اتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل موظفي البنك نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الاستقامة والتعامل النزيه مع الزبائن ومع زملائهم الموظفين ومع الجهات الرقابية والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

التنظيم والإدارة

